الإنتاج

Production

اختلف مفهوم الإنتاج حسب العمر الذي عاش فيه المفكرون، فقد كان الرأي السائد حول مفهوم الإنتاج في العصر القديم أو ما يطلق عليه عرفياً بعصر الفكر الكلاسيكي بأن الإنتاج عبارة عن تكوين المنفعة فقط؛ أي تكوين سلع جديدة من تلك السلع الموجودة أصلاً، ولهذا فقد عدت في رأيهم أن الزراعة هي العمل المنتج الوحيد، فالأرض باستطاعتها أن تمدنا بالكثير من السلع التي تستخدم في إشباع الرغبات الإنسانية ولهذا فهي منتجة، في نفس الوقت الذي عدت فيه القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والنقل والخدمات كلها أعمالاً غير إنتاجية، وقد خضع هذا المفهوم لتفسير الإنتاج إلى نقد في صورة أدبية من قبل رائد الفكر الاقتصادي الأول آدم سميث على الرغم من أن هذا العالم محسوب على أصحاب الفكر الكلاسيكي، وقال بأن الزراعة هي العمل المنتج الوحيد بالإضافة إلى ذلك قرر بأن إنتاجية التجارة والصناعة والنقل هي أيضاً أعمال إنتاجية، وهذا يعني أن آدم سميث قد جعل من مفهوم الإنتاج أولويات، وتأتي الزراعة في رأس السلم، أما الصناعة فتأتي في المرتبة الثانية ... الخ .

ولقد أصبح مفهوم الإنتاج في العصر الحديث غير مقتصر على تكوين المنفعة فقط، وإنما على زيادتها أيضاً، وفي ذلك قلب للمفاهيم القديمة رأساً على عقب، وتعد جميع العمليات التي تغير من شكل المادة أو السلعة وتجعلها صالحة لإشباع الحاجة أو تزيد من درجة نفعها عما كانت عليه عملاً إنتاجياً وعلى هذا الأساس فإن الزراعة والصناعة والتجارة والنقل ... الخ تعد أعمالاً إنتاجية، وكما سبق أن عرفنا بأن المنافع متعددة فهي شكلية أو مكانية أو زمنية أو تملكية أو خدمية .

العوامل المؤثرة على الإنتاج

يؤثر على الإنتاج عوامل مختلفة وكثيرة، حيث تكون تلك العوامل في مجملها محددات لحجم الإنتاج ونوعه وكميته، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى :

1- العوامل الطبيعية

مما لا شك فيه بأن مجمل العوامل الطبيعية مثل الظروف الجوية المختلفة ودرجة الحرارة والرطوبة وكمية الأمطار والفيضانات والزلازل والبراكين ... الخ جميعها لها تأثير بصورة مباشرة على الإنتاج، وتختلف درجة تأثيرها على حسب درجة حدتها أو حاجة الإنتاج إليها .

2- العوامل السياسية

تلعب طبيعة النظام السياسي دوراً كبيراً في عملية الإنتاج، وذلك من خلال الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد الاقتصادية نحو القنوات الإنتاجية المختلفة، ففي النظام الاشتراكي فإن الدولة تمتلك الموارد الاقتصادية ووسائل الإنتاج التي تقوم بتوجيه تلك الموارد نحو إنتاج السلع والخدمات التي ترى في تكوينها إشباع لأكبر قدر ممكن من الرغبات البشرية ضمن خطة مرسومة .

أما في النظام الرأسمالي فإن المنظمين هم الذين يقومون بتوجيه الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات، ويكون مؤشرهم في ذلك هو السعر أو ما يطلق عليه بجهاز الثمن، ووفقاً لذلك يتم إشباع الرغبات البشرية .

3- التقدم الفني

يقصد بالتقدم الفني أساليب الإنتاج ومدى تطورها، فكلما زادت درجة تقدم الأساليب الإنتاجية أمكن الحصول على إنتاج أكبر من نفس الموارد الاقتصادية المستخدمة، وكلما أدى أيضاً إلى زيادة في إنتاجية الفرد نظراً للعلاقات الوثيقة بين الآلات والعمال من حيث درجة الإحلال .

4- العادات والتقاليد

تشكل العادات والتقاليد عوامل تؤثر في حجم الإنتاج وطبيعته كماً ونوعاً، ففي الهند مثلاً توجد عادلت وتقاليد (طائفة الهندوس) لا يأكلون اللحوم، وهذا ما يؤثر بصورة كبيرة في عدم توجيه الموارد نحو الإنتاج الحيواني، بينما توجه الموارد نحو استخدامها في أوجه نشاطات اقتصادية أخرى .

5- التسهيلات الائتمانية

يقصد بالتسهيلات الائتمانية عمليات الدعم المختلفة التي تحصل عليها قطاعات إنتاجية، فالدعم مهما كان نوعه مادياً أو عينياً أو خلافه يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الإنتاج، فإذا أعطيت تلك التسهيلات الائتمانية مثلاً لمنتجي الدواجن أو الخضار أو الفاكهة فإن هذا يعني تشجيع الأفراد القائمين على هذه المنتجات نحو التوسع وزيادة الإنتاج من تلك السلع .

6- علاقة السكان بالموارد الإنتاجية

تعد العلاقة القائمة بين السكان والموارد الإنتاجية على غاية من الأهمية في تحديد مدى حجم الإنتاج، وتتخذ تلك العلاقات صوراً مختلفة تحدد مدى قدرة السكان على استغلال الموارد، وكذلك درجة الطلب على ناتج هذه الموارد، كما أن مدى كفاءة العامل البشري له تأثير بصورة كبيرة على الإنتاج ويقصد بالكفاءة هنا مقدرة العامل على استغلال الموارد المتاحة بالطريقة المثلى التي يستطيع من خلالها حصول العامل على أكبر قدر ممكن من الإنتاج للموارد المستخدمة في وحدة العمل المبذولة .

عناصر الإنتاج Factors of Production

يمكن تقسيم العناصر التي يتم الإنتاج بوساطتها إلى أربعة عناصر رئيسية هي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم والإدارة، ومما يجدر ذكره أننا عندما نتحدث عن هذه العناصر المنتجة فإننا نقصد ضمنياً الخدمات التي تقدمها العناصر نفسها، وسوف نقوم بشرح كل من هذه العناصر بشيء من التفصيل :

1- الأرض Land

يقصد بالأرض في العرف الاقتصادي الأرض التي نعرفها يضاف عليها ما يوجد في باطنها من ثروات معدنية وعلى سطحها من بحار وأنهار وغابات، ومن الملاحظ أن هناك عوامل طبيعية وحيوية تؤثر على نوعية الإنتاج الذي تعد فيه الأرض كأحد العناصر المساهمة في ذلك الإنتاج، وعلى هذا نجد أن المناطق الاستوائية تتميز بنوعية معينة من الإنتاج الزراعي يختلف عن تلك النوعيات التي توجد في المناطق الأخرى، كما أن الموقع الجغرافي له تأثير أيضاً على طبيعة الإنتاج فالمناطق الساحلية مثلاً تتجه نحو صيد الأسماك والتجارة، وهذا يختلف تماماً عن طبيعة الإنتاج في المناطق غير الساحلية، كما

أن مدى توفر الأراضي الزراعية بالنسبة لسكانها له تأثير مباشر على طبيعة الإنتاج، وعلى ذلك فإننا نجد في استراليا أو الأرجنتين أو الولايات المتحدة الأمريكية حيث الأراضي متوفرة بشكل كبير بالقياس إلى السكان بأن الإنتاج الحيواني واللحوم هناك منتشرة وعلى نطاق واسع عموماً، وهذا لا شك يرجع إلى انتشار المراعي التي تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، أما في البلاد التي يكتظ فيها السكان نسبةً إلى الأراضي الزراعية فإننا نجد التركيز على المحاصيل التي تحتاج إلى عدد كبير نسبياً من اليد العاملة مثل المحاصيل الخضرية والفاكهة وإنتاج الألبان .

2- العمل Labour

المقصود بالعمل هو أي مجهود إنساني إن كان عضلياً أو فكرياً يستخدم في الإنتاج، ومن المشاهد أن هذا العنصر من أكثر العناصر الإنتاجية ضياعاً وهدراً فيما إذا لم يستغل آنياً، وإذا لم يستخدم في الإنتاج بصورة حالية فلا يمكن تعويضه وتخزينه للاستفادة منه مستقبلاً، وطالما أن حياة الإنسان محدودة لذا فإن ما فات منها لا يمكن تعويضها، من هنا كانت مشكلة البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول .

ويتميز عنصر العمل بأنه أقل العناصر الإنتاجية الأخرى استجابة للتشغيل في سبيل تحقيق دخل أعلى، وعلى ذلك فإن العامل مثلاً قد يحقق دخلاً أعلى مما هو عليه فيما إذا انتقل إلى فرص تشغيل أخرى في مكان آخر، ولكن نظراً لوجود روابط أسرية أو لغوية أو دينية تجعله يعكف عن تحقيق هذا المستوى من الدخل الأعلى .

3- رأس المال Capital

يعرف رأس المال بأنه تلك الوسائل التي يصنعها الإنسان لمساعدته في إنتاج سلع أخرى يستخدمها في إشباع رغباته.

وعلى ذلك فإن رأس المال لا يستخدم في إشباع الحاجات بصورة مباشرة، وإنما يستخدم كوسيلة لإنتاج السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات، وعلى ذلك فلماذا لم تصنف الأرض طالما أنها لم تستخدم بشكل مباشر في إشباع الرغبات الإنسانية تحت عنصر رأسمال؟ نقول بأن رأس المال يشترط فيه أن يكون من صنع الإنسان، أما الأرض فهي هبة من الله سبحانه وتعالى فهي موجودة أصلاً بينما لا يمكن الحصول على رأس المال إلا إذا قام بتكوينه وصنعه الإنسان ، ويقسم رأس المال في العرف الاقتصادي إلى :

أ- رأس المال الثابت :

يمكن تعريفه بأنه تلك الوسائل التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع أكثر من مرة مثل الآلات المباني ، المصانع ... الخ .

ب- رأس المال العامل :

يمكن تعريفه بأنه تلك الوسائل التي هي من صنع الإنسان التي تفنى في استخدامها في العملية الإنتاجية؛ أي تستخدم مرة واحدة فقط وتتحول إلى صور أخرى مثل المواد الخام ، الوقود البذار، الأسمدة ... الخ .

كيف يتكون رأس المال ؟

لكي نتعرف على الطريقة التي يتكون بها رأس المال يجب علينا أن ندرك الحقيقة الآتية وهي أنه لو كان كل فرد من أفراد المجتمع يستهلك من السلع ما ننتجه بالكامل فإن هذا دليل قاطع على أن هذا المجتمع سوف يعيش بدون أي رأس مال، إلا أنه في الواقع نجد أن جزءاً من أفراد المجتمع يستهلكون كل ما ينتجون وآخرون يزيد إنتاجهم على استهلاكهم، وعلى هذا الأساس فإن المجتمع سوف يبقى بحوزته كميات من السلع الإنتاجية التي تكوّن رأس مال المجتمع، وعلى هذا الأساس أيضاً فإن أي أمة تستطيع أن تكوِّن رأس مالها فيما إذا كان أفرادها يستهلكون في فترة زمنية أقل مما ينتجون في نفس الفترة؛ أي بمعنى آخر أن تكوين رأس المال يتوقف على الفرق بين الإنتاج والاستهلاك .

4- الإدارة والتنظيم Organization

يدل عنصر الإدارة أو التنظيم على تلك المساعدة التي تقدم إلى عناصر الإنتاج الأخرى (أرض عمل، رأس مال) للقيام بأية عملية إنتاجية، وعلى ذلك فإن مهمة عنصر الإدارة أو التنظيم في العملية الإنتاجية هو توزيع الموارد بالنسب الصحيحة للاشتراك بإنتاج السلع، ومن ثم تسويقها حتى تصل إلى المستهلك النهائي .

إن عناصر الإنتاج الثلاثة (أرض ، عمل ، رأس مال) تتعاون معاً من أجل القيام بالعملية الإنتاجية ولهذا الهدف لا بد من جمعها في يد واحدة تشرف على الإنتاج، وقد تكون عناصر الإنتاج الثلاثة السابقة مملوكة لمن يتولى الإنتاج مثل صاحب المزرعة الذي يقوم بزراعتها بنفسه، وأحياناً قد يستأجر المنظم بعض عوامل الإنتاج ليستعين بها بجانب ما يملكه من عناصر في عملية الإنتاج، وقد تكون عوامل

الإنتاج الثلاثة غير مملوكة للمنظم كما هو الحال في المشروعات الكبيرة الصناعية، وأياً كانت الصورة التي يتخذها المشروع فإنه لا بد من وجود جهة تتحمل مخاطر المشروع ومسؤوليته إن كان بالربح أو بالخسارة، تلك الجهة هي ما يطلق عليها بالمنظم الذي يهدف إلى تكوين المنافع الاقتصادية، ويلعب المنظم دوراً أساسياً في العملية الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى الوظائف التي يؤديها على النحو الآتي :

أ- وظيفة فنية

تتركز هذه الوظيفة في إطار تنظيم الإنتاج، وذلك من حيث اختيار نوع السلع التي يريد إنتاجها أو اختيار الموقع الجغرافي المناسب الذي سيقيم عليه مصنعاً ما، ومن ثم يقوم بشراء الآلات والمواد الخام واستخدام العمال وتوزيعهم على الأعمال المختلفة .

ب- وظيفة اقتصادية

تنحصر هذه الوظيفة في العمل على الاستجابة لمطالب المستهلكين وترجمتها إلى إنتاج حقيقي ويضع المنظم أمام عينيه تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر، فإذا فرض وسادت المنافسة الحرة في ممارسة النشاط الاقتصادي فإن المنظم يقوم على زيادة المنتجات من السلع التي يزيد طلب المستهلكين عليها وبذلك يتم تحقيق الأرباح ؛ أي أن الدور الذي يقوم به المنظم هو توجيه الموارد الاقتصادية نحو فروع الإنتاج ذات الربحية الأكبر نسبياً من غيرها، وبنفس الوقت يقوم هؤلاء المنظمون بتحويل الموارد الاقتصادية عن الصناعات التي يصيبها الكساد والجمود إلى الصناعات التي تلقى منتجاتها رواجاً .

قانون تناقض الغلة Low of diminishing returns

يعد الدور الذي يقوم به المنظم على غاية من الأهمية في تسيير النشاط الاقتصادي، ويتضح ذلك جلياً في المهمة الملقاة على عاتقه ألا وهي مزج عناصر الإنتاج بنسب يتحقق معها الربح، والسؤال هنا: ما هي الطريقة التي يستخدمها المنظم بهدف الوصول إلى الربح وتجنب المخاطرة في مشروعه الإنتاجي ؟ والجواب على ذلك يكمن في التعرف على العلاقات القائمة بين النفقات أو تكاليف الإنتاج التي يتحملها المنظم بهدف الإنتاج وبين ثمن المنتج نفسه، وكلما توسع المنظم في حجم الإنتاج تغيرت نفقة إنتاجه، فإلى أي حدّ يستطيع المنظم أن يتوسع في إنتاجه دون أن يتحمل أي خسارة ! ويمكن لقانون تناقض الغلة أن يعطينا فكرة كبيرة حول هذا الموضوع .

يقول قانون تناقض الغلة بأنه إذا أضفنا وحدات متتالية من عنصر إنتاجي معين مع ثبات بقية العناصر الإنتاجية الأخرى فإن :

1- الغلة الناتجة عن إضافة وحدة من العامل المتغير (العنصر المضاف) ستأخذ في النقصان بعد حد معين .

2- الغلة الكلية تزيد أولاً ثم بعد ذلك تأخذ في النقصان في النهاية .

ويتضمن قانون تناقض الغلة ثلاثة مراحل أساسية على النحو الآتي :

- المرحلة الأولى : تزيد فيها الغلة الكلية بنسبة أكبر من نسبة زيادة العامل المتغير المضاف .
- المرحلة الثانية : تزيد فيها الغلة الكلية بنسبة أقل من نسبة الزيادة في العامل المتغير المضاف .
- المرحلة الثالثة : وفيها تنقص الغلة الكلية .

لكي نوضح طبيعة هذا القانون نذكر المثال الآتي المبين في الجدول رقم (1) الذي يفترض أن هناك قطعة أرض محدودة المساحة تستخدم في إنتاج محصول القمح، ويفترض ضمنياً أن كل العناصر الإنتاجية المستخدمة ثابتة ما عدا عنصر العمل، وبذلك وفق الافتراضات السابقة سنتعرف على أثر زيادة عدد العمال المشتغلين على كمية الإنتاج الكلي، كما سنتعرف على تأثير الزيادة في عنصر العمل على ما يخص الوحدة من العمال من محصول القمح.

غلة العمل في هكتارين من الأرض

جدول (1) الكنتال : 100 كغ

عدد العمال	الغلة الكلية (كنتال)	الغلة الحدية (كنتال)	متوسط ناتج العامل (كنتال)	مراحل القانون
1	8	8	8	المرحلة الأولى
2	18	10	9	
3	32	14	10.67	
4	44	12	11	
5	50	6	10	المرحلة الثانية
6	54	4	9	
7	56	2	8	
8	55	1−	6.88	المرحلة الثالثة
9	53	2−	5.89	

يتضح من العمود الأول في الجدول تغير في وحدات العمل المستخدمة في مساحة ثابتة من الأرض، أما العمود الثاني فيبين الغلة التي تنشأ من استخدام وحدات العمل المختلفة، والعمود الثالث يبين الغلة الحدية التي هي عبارة عن الزيادة في الغلة الكلية نتيجة استخدام وحدة جديدة من وحدات العمل . فمثلاً عندما أضفنا وحدة العمل الخامسة زادت الغلة الكلية من 44 إلى 50 ، ولذا نقول ان الغلة الحدية للعامل الخامس هي (6) ، أما العمود الرابع فيبين متوسط الناتج لكل وحدة من وحدات العمل وطريقة الحصول على أرقام هذا العمود هي بتقسيم الغلة الكلية على عدد وحدات العمل المستخدمة في الإنتاج فمثلاً عند استخدام 7 عمال كانت الغلة الكلية 56 ، ويكون متوسط الناتج لوحدة العمل الواحدة (8) وهكذا ... .

ويلاحظ من الجدول وجود ثلاثة مراحل هي على التوالي :

المرحلة الأولى

مرحلة تشغيل أربعة عمال في الهكتارين فأقل، وتتميز هذه المرحلة بتزايد الغلة الكلية بنسبة أكبر من تزايد العمال، فحين يزيد عدد العمال من 2 إلى 3 أي بنسبة 50%، فإن الإنتاج يزيد بنسبة أكبر وهي

بالتحديد في مثالنا حوالي 78%، كما يلاحظ أيضاً في هذه المرحلة أن الناتج المتوسط للعامل يزيد بزيادة عدد العمال .

المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة عند استخدام أكثر من أربعة عمال وحتى العامل السابع، وفي هذه المرحلة يلاحظ أنه بزيادة عدد العمال فإن الغلة الكلية تزيد ولكن بنسب متناقصة، أي أن نسبة الزيادة في الغلة الكلية أقل من نسبة الزيادة في العمال، فعندما يزيد العمال مثلاً من 5 إلى 6 أي بنسبة 20% تزيد الغلة بنسبة أقل وهي على وجه التحديد 8% فقط، ولهذا نجد أن متوسط ناتج الوحدة من العمال يسير بشكل متناقص .

المرحلة الثالثة

تبدأ هذه المرحلة باستغلال هكتارين من الأرض بأكثر من 7 عمال، ويلاحظ بشكل عام في هذه المرحلة بأنه بزيادة عدد العمال يحدث نقص في الغلة الكلية، وعلى هذا الأساس فإن سبعة عمال تكفي حاجة الأرض إلى عنصر العمل وتبلغ فيها مرحلة الإشباع، أما ما زاد عن ذلك فإن استخدامه سيكون عملاً غير اقتصادي ولا يكون هناك أي نفع من مجهودهم عدا عن ذلك تعطيلهم للآخرين، مما يكون سبباً في نقص الغلة الكلية .

بعد أن تعرفنا على المراحل الثلاثة لقانون تناقص الغلة فهل يا ترى هي موجودة في حياتنا العملية، ونقول جواباً على ذلك أن المرحلة الأولى يجب أن لا يكون لها وجود في الحياة العملية، وإن وجدت يكون ذلك مرده إلى الخطأ والجهل في استخدام الموارد؛ إذ أنه خلال هذه المرحلة يتزايد متوسط إنتاج الوحدة من العمال باستخدام المزيد من هذا العنصر، لذلك فإن الوقوف في هذه المرحلة سيكون عملاً غير اقتصادياً، وطالما أن استخدام وحدة من عنصر العمل سيؤدي إلى زيادة ما يخص هذه الوحدة من الناتج المتوسط بالقياس إلى الوحدة من العمل التي تسبقها فيجب أن نستمر في إضافة وحدات جديدة من عنصر العمل، كذلك فإن المرحلة الثالثة أيضاً يجب أن لا يكون لها أثر في الحياة العملية وإن وجدت سيكون ذلك مرده أيضاً إلى الجهل وعدم الإدراك، لأنه ليس من المعقول أن يستمر بإضافة وحدات جديدة من العمل وفي نفس الوقت ينقص فيه الإنتاج الكلي، وعلى العكس تماماً نجد وفق مثالنا إذا عملنا على تخفيض عدد العمال في هذه المرحلة سيؤدي ذلك إلى زيادة الغلة الكلية، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة

الشائعة في الحياة العملية وتتميز هذه المرحلة بتناقص متوسط ناتج الوحدة من العمال من جهة ومن جهة ثانية تتصف الغلة الكلية بالتزايد في عدد وحدات العمل .

لقد حددنا المرحلة الثانية من قانون تناقص الغلة هي المرحلة المنطقية الشائعة التي تتواجد في الحياة العملية، والمشكلة التي تواجه المنظم أو المنتج في هذه المرحلة هي كيفية تحديد النقطة التي يجب أن يقف عندها الإنتاج ؟ فلكي نتعرف على هذه النقطة المفترض الوقوف عندها بالإنتاج يلجأ المنتج إلى استخدام أسلوب المقارنة بين قيمة الغلة الحدية وأجر العامل، وتتمثل نقطة الوقوف من قبل المنتج عند المستوى الذي تتساوى فيه قيمة الغلة الحدية بأجر العامل ، وفي هذه النقطة يكون المنتج قد حقق أعلى ربح ممكن .

هذا ومن الطبيعي أن المنتج سيستمر بالإنتاج طالما ان قيمة ما يضيفه العامل إلى الإنتاج الكلي (قيمة الغلة الحدية) أكبر من أجر العامل، كما أن المنتج إذا استخدم عاملاً جديداً وكانت قيمة غلته الحدية أقل من أجره فإن هذا المنتج وأمثاله سيتحملون خسارة هم في غنى عنها في حالة عدم استخدامهم مثل هذا العامل الجديد .

ففي مثالنا إذا فرضنا أن ثمن كنتال القمح 1500 ليرة سورية، وأن أجر العامل 3000 ليرة سورية فإن حسب الجدول السابق يجب أن يقف الإنتاج عند استخدام 7 عمال لأنه عند هذه النقطة تكون قيمة الإنتاج الحدية (2 × 1500 = 3000 ليرة سورية) حيث تساوي أجرة العامل التي هي 3000 ليرة سورية ، وعند هذه النقطة يصل المنتج على أقصى ربح ممكن .

الربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية .

= (56 × 1500) – (7 × 3000)

= 84000 – 21000

= 63000 ليرة سورية .

ولا يمكن تحقيق ربح أكثر من ذلك في حالة استخدام عدد مختلف من العمال، وفي الحقيقة فإن كثير من المنتجين لا يستطيعون التوسع في استخدام الموارد على النقطة التي تتساوى عندها قيمة الغلة الحدية مع أجرة العامل، أو بصورة أشمل قيمة الغلة الحدية مع التكلفة الحدية (هي عبارة عن الزيادة في

التكاليف الكلية نتيجة لاستخدام وحدة جديدة من عنصر الإنتاج)، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نقص معلومات المنتجين عن العلاقة بين عنصر الإنتاج بالنسبة للأسعار، وكذلك وجود التقنيين في استعمال رأس المال وقلة الأموال الموجودة لتمويل عمليات الإنتاج .

المرجع

العلي، جمال مصطفى – محاضرات غير منشورة في الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة ، جامعة البعث .